الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥—١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا عن دورتها السابعة والثلاثين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء عن دورتها السابعة والثلاثين.

* E/ECA/COE/41/1.

A.22-01742

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا عن دورتها السابعة والثلاثين

أولا– التنظيم والحضور

١– حضر حفل افتتاح الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية السيد سعد الحنيش محمد عبد الله، وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، والسيد الطيب البكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي. ومثلت اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا كل من السيدة حنان مرسي، نائبةُ الأمين التنفيذي (المعنية بالبرامج) وكبيرة الاقتصاديين، والسيدة سوزانا شفيدروفسكي، مديرة كتب اللجنة دون الإقليمي لشمال أفريقيا، والسيدة نغون ديوب، مديرة مكتب اللجنة دون الإقليمي لغرب أفريقيا.

٢– ويتألف المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا من سبعة بلدان أعضاء. وقد حضر افتتاح الدورة ممثلو ست دول أعضاء، هي الجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب وموريتانيا، وبذلك اكتمل النصاب القانوني. وشارك في افتتاح الدورة أيضا ممثلون عن اتحاد المغرب العربي، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية (مثل البنك الإسلامي للتنمية) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ثانيا– افتتاح الدورة المشتركة [البند ١ من جدول الأعمال]

٣– بدأت الجلسة بملاحظات ترحيبية وافتتاحية ألقتها السيدة لوبويا باشالا، الخبيرة الاقتصادية لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. ورحبت السيدة لوباشا بالمندوبين إلى الانعقاد المشترك للدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا تحت عنوان: ”الغذائي والطاقة في شمال وغرب إفريقيا في خضم الأزمات المتعددة “.

٤– وشكر السيد عبد الله المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على دعمه وعلى التوجيه الذي قدمه للمكتب المنتهية ولايته، وهنأ المغرب على استضافة الاجتماع المشترك. وأشار إلى أن قطاعات كبيرة من السكان في أفريقيا تواجه حالة مستمرة من المجاعة والفقر ووطأة تغير المناخ، وشدد على أهمية إيجاد حلول قصيرة الأجل وبناء اقتصادات قوية. واختتم كلمته بتسليط الضوء على أهمية الدروس المستفادة، ليس فقط من الأزمة المالية العالمية لعامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ والحلول المقترحة لها، ولكن أيضا من المقترحات المقدمة خلال الاجتماع الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا في خضم الأزمة العالمية متعددة الأوجه.

٥- وشكر الرئيس المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا ومدير التخطيط الإنمائي في وزارة المالية والشؤون الاقتصادية لغامبيا، ألاجي فاديرا، المشاركين وهنأ المكتبين دون الإقليميين للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم الاجتماع المشترك. وأشار إلى أن العمل الذي قام به المكتب دون الإقليمي لغرب إفريقيا قد تم في ظل قيود صعبة، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والوضع الأمني في الساحل والحرب في أوكرانيا. واختتم ملاحظاته بالإشارة إلى الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، والتي شملت دورة تدريبية على العائد الديمغرافي.

٦- ورحبت السيدة مرسي، في ملاحظاتها الافتتاحية، بالمندوبين وسلطت الضوء على الطابع الخاص للاجتماع المتمثل في تنظيمه بصفة مشتركة من قبل المكتبين دون الإقليميين. وأشارت إلى أن موضوع الاجتماع يركز على مسألة حاسمة، بالنظر إلى أنه يتيح فرصة متميزة لإجراء مراجعات كبيرة في مجال السياسات. وأثارت السيدة مرسي أهمية تنويع مصادر الغذاء من خلال تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لدعم بعضها البعض وإيجاد فرص العمل. كما أشارت إلى أهمية التحول إلى الطاقات المتجددة للتخفيف من آثار تغير المناخ، لا سيما في ضوء انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر، والذي أطلق عليه اسم ''مؤتمر الأطراف الأفريقي''. وقالت إن الأزمات تتيح فرصة للانخراط في انتعاش أكثر شمولا وأكثر اخضرارا. وفي الختام، أوصت السيدة مرسي بأن تستعين بلدان شمال وغرب أفريقيا بسندات خضراء مسؤولة اجتماعيا ومستدامة لتمويل المشاريع المفضية إلى نتائج اجتماعية ومناخية إيجابية.

٧- وأعرب السيد البكوش، في كلمته، عن امتنانه لمشاركته في الاجتماع المشترك الأول للجنتين الحكوميتين الدوليتين، وأبرز أهمية الاجتماع في أعقاب الأزمات المختلفة. وسلط الضوء أيضا على التعاون القائم منذ عدة سنوات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي. وتحدث عن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على اتحاد المغرب العربي. وشدد على أن الاعتماد الشديد على الأسواق الخارجية يعمق مشاكل البلدان الأفريقية. وقال السيد البكوش إن حل هذه الأزمات يجب أن يكون عالميا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي الختام، قال إن الانتقال إلى الطاقات المتجددة أمر أساسي وإنه يجب أن يتم بطريقة مكملة للخصائص المميزة لكل بلد.

ثالثا- انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

٨- بعد إجراء مشاورات مع رؤساء الوفود، اِنتخبت اللجنةُ الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا بالإجماع المكتب الجديد الذي تشكل على النحو التالي:

الرئيس: موريتانيا

نائب الرئيس: المغرب

المقرر: السودان

رابعا- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

٩- رحب السيد سيدي محمد زنفور، مدير استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في موريتانيا، في كلمته الافتتاحية بصفته رئيسا للمكتب الجديد، بجميع المشاركين وشكر البلدان الأعضاء على الثقة التي أولتها لبلده. وأثنى على المكتب المنتهية ولايته والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على جهودهما خلال الفترة الماضية.

١٠- ثم اعتمدت اللجنةُ الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين (ECA/SRO-NA/ICE/37/1) الوارد في المرفق الثاني بهذا التقرير، فضلا عن برنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/37/1/Add.1).

خامسا- جلسة استثنائية بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها في خضم الأزمات المتعددة [البند ٤ من جدول الأعمال]

١١- تولت السيدة شفيدروفسكي افتتاح الجلسة الاستثنائية وقام السيد زنفور بإدارتها. وقالت السيدة شفيدروفسكي في عرضها عن الأمن الغذائي في شمال أفريقيا، إن انعدام الأمن الغذائي العالمي أكثر حدة في الوقت الراهن مما كان عليه في عام ٢٠٠٨ وأن ارتفاع الأسعار الدولية كان له تأثير مباشر على القوة الشرائية للناس. وقالت إن أفريقيا تأوي أكثر من ثلث السكان الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم في عام ٢٠٢١ رغم أنها لا تمثل سوى ١٧ في المائة من سكان العالم. ومن منظور دون إقليمي، يبدو أن شمال أفريقيا أبلى بلاء حسنا، حيث إن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أقل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، عند النظر إلى فرادى البلدان، نجد أن موريتانيا والسودان لديهما معدل انتشار مرتفع لنقص التغذية. وأشارت السيدة شفيدروفسكي أيضا إلى أن توافر كمية كافية من الأغذية المغذية والمأمونة للجميع والحصول عليها أمران أساسيان لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وشددت على ضرورة النظر في مشكلة الأمن المائي في منطقة شمال أفريقيا عند معالجة انعدام الأمن الغذائي. وختاما، قدمت توصيات شملت، من بين ما شملت، الحاجة إلى: (أ) بناء نظم مستدامة لإنتاج الأغذية؛ (ب) زيادة الدخل والعمالة العالية الجودة في نظم إنتاج الأغذية؛ (ج) تسخير قوة التجارة القارية؛ (د) إضفاء المزيد من الفعالية على نظم الرعاية الاجتماعية بالنسبة لأضعف الفئات؛ (هـ) اتباع نهج إقليمي إزاء الأمن الغذائي.

١٢- وأشارت السيدة ديوب، في عرضها بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة في غرب إفريقيا، إلى أن هناك زيادة في الفقر بين الأسر المعيشية في غرب أفريقيا جراء جائحة كوفيد-١٩ وأن الوضع قد تفاقم بسبب الحرب الأخيرة في أوكرانيا. وقالت إنه رغم الإمكانات العالية

لموارد الطاقة، فإن الحصول على الكهرباء يمثل تحديا في المنطقة دون الإقليمية وأن أمن الطاقة أدنى بكثير من المستوى العالمي. وقالت أيضا إن الاعتماد على واردات الطاقة، رغم موارد أفريقيا الوفيرة، والاعتماد على منتجات غذائية وزراعية بعينها، مثل الأسمدة، يجعلان أفريقيا عرضة للهشاشة. وأخيرا، طلبت من البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتمويل التحول الأخضر للبلدان الأفريقية.

١٣- وعُقدت حلقة نقاش أشار فيها الكاتب العام لوزارة الفلاحة المغربية، رضوان عراش، إلى أوجه التشابه في النتائج المستخلصة من العرضين بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغرب أفريقيا. وسلط الضوء على استراتيجية المغرب الأخضر وأشار إلى أنها زادت الإنتاجية وعززت الحوكمة. وشدد على أن الاستثمار في الزراعة يتطلب تمويلا وأن مساهمة القطاع الخاص أساسية لازدهار القطاع الزراعي.

١٤- وركزت مديرة وحدة دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في مكتب المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل، السيدة نواني فويد – أوباهور، عرضها على مساهمة الأمم المتحدة في الأمن الغذائي في منطقة الساحل دون الإقليمية. وشددت على ضرورة مراعاة الأوضاع السياسية والإنسانية عند تنفيذ الأنشطة، كما شددت على أهمية اتباع نهج كلي ومتعدد القطاعات إزاء قضايا الأمن الغذائي. وأكدت أن المجالات التي قدمت فيها الأمم المتحدة دعما شاملا تشمل المياه والطاقة والحوكمة، إلى جانب تنمية القدرات التقنية في قطاع الطاقة والتكيف مع المناخ.

١٥- وعقب الكلمات التي ألقاها مقدمو العروض وأعضاء فريق النقاش، جرت مناقشات ركزت على الأمن الغذائي، والإعانات، وكفاءة الطاقة، والقابلية للتأثر، والتكنولوجيا، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقال ممثل من سيراليون إن التحديات التي تواجه البلدان ليست جديدة وأنها كانت موجودة من قبل، وضرب مثلا بالانهيارات الأرضية في غرب أفريقيا واندلاع مرض فيروس الإيبولا.

١٦- وأشار ممثل من ليبيا إلى أن قضايا الأمن الغذائي قد تفاقمت بسبب عوامل خارجية وأن الموارد المتجددة لم تعد تلبي احتياجات السكان. وأوضح أنه استجابة لأزمات الغذاء، والوقود، والتقلبات، والتعصب والخوف، تحتاج البلدان إلى إرادة سياسية متسقة ومتماسكة، وأشار إلى أن الفقر والبطالة وعدم الاستقرار هي شواغل رئيسية تتطلب اتخاذ قرارات ملموسة وتدابير محسوسة.

١٧- وأشار العديد من الخبراء أيضا إلى أن البلدان الأفريقية بحاجة إلى أن تتبع نهجا أكثر استباقية بدلا من أسلوب ردود الأفعال بعد وقوع الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على أن حل مشاكل توافر المياه والطاقة يُعد أمرا أساسيا للأمن الغذائي، وأن التركيز ينبغي أن ينصب على الاحتياجات ذات الصلة بهذا الأمر. وأشار المشاركون إلى أن الحكم الرشيد،

ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص والقطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والشباب، والمرأة، والاقتصاد الدائري، كلها مسائل ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا.

سادسا- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)

١٨- عرض المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا النتائج الرئيسية لتقرير بعنوان ''استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٢: صورة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في شمال أفريقيا''. وتضمن التقرير توقعات الاقتصاد الكلي للمنطقة دون الإقليمية في سياق الصدمات المتعددة الحالية، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا وتحديات تغير المناخ.

١٩- وأوصى التقرير باتخاذ تدابير مالية، مثل توفير حيز أكبر في الميزانيات لتمويل شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توسيع نطاقها وتجنب الدعم غير المحدد الهدف لأنشطة الطاقة للحد من التضخم. وأشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التدابير المتوسطة الأجل، بما في ذلك زيادة كفاءة الإنفاق العام، وتوسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية، والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وإعادة هيكلة الديون، وتنفيذ مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع المناخ، باعتبارها ضرورية لمعالجة تفاقم الدين العام، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتحديات تغير المناخ.

٢٠- ولاحظت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا أن أرقام النمو في الجزائر بحاجة إلى تحيين. وفي إطار ما اقترحته من توصيات، أعربت اللجنة الحكومية الدولية عن الحاجة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة دور الشباب، وجعل الميزانيات أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين. وتضمنت التوصيات أيضا إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها باعتبار أن هذين الأمرين مهمان لمساعدة البلدان على التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

٢١- وأشار المكتب دون الإقليمي إلى أنه طلب بيانات من الدول الأعضاء لإعداد الموجزات الإقليمية. وجددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعوتها للدول الأعضاء إلى مشاركة هذه البيانات عند الطلب.

٢٢- وأحاط المكتب دون الإقليمي علما بتعليقات اللجنة الحكومية الدولية وتوصياتها، التي ستدرج في المشروع النهائي للموجز الإقليمي لعام ٢٠٢٢.

سابعا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٣- عرض المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا تقريرا بعنوان ''التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا''. ويهدف التقرير إلى مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم الذي تحرزه نحو تحقيق الهدف ١٢، الذي يتعلق بضمان استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج. وناقش التقرير أداء بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بهذا الهدف، مع إيلاء اهتمام خاص لكفاءة الطاقة وكثافة إنتاج ثاني أكسيد الكربون.

٢٤- وشدد التقرير على بطء التقدم الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية نحو تحقيق الهدف ١٢، ومن ثم الحاجة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى إيجاد أساليب جديدة ومستدامة للاستهلاك والإنتاج. وأضاف أنه بالنظر إلى التحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالطاقة والأمن الغذائي وآثار تغير المناخ، من الأهمية بمكان التحول إلى نموذج الاقتصاد الدائري الذي يفصل بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ويحد من الضغوط على الموارد الطبيعية. وشدد المكتب دون الإقليمي على الدور الحاسم الذي تؤديه الشركات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحقيق غايات الهدف ١٢. وفي هذا الصدد، نُصحت الحكومات بتهيئة وإتاحة بيئة مواتية للشركات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في سبيل التعجيل بالتحول إلى الاقتصاد الدائري وتنفيذ عمليات إنتاج أكثر مسؤولية.

٢٥- وناقش أعضاء اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا أهمية تحسين استهلاك المياه، التي هي مورد نادر بشكل خاص في شمال أفريقيا. وأشار الأعضاء أيضا إلى أن جميع بلدان شمال أفريقيا قد أجرت استعراضا وطنيا طوعيا. كما تناولوا أهمية التدريب وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحول الأخضر.

٢٦- وأحاط المكتب دون الإقليمي علما بالتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الحكومية. وأكد أنه سيواصل العمل بشكل وثيق مع الدوائر الإدارية المعنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية ومع أمانة اتحاد المغرب العربي من أجل رصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

ثامنا- القضايا النظامية [البند ٩ من جدول الأعمال]

٢٧- قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التقرير المتعلق بأنشطته للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ ، وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٣.

٢٨- وتناول العرض الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال عام ٢٠٢١، وشراكات المكتب دون الإقليمي، وعملية تنفيذ توصيات الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية

الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، والدروس المستفادة والتحديات التي تمت مواجهتها في العام الماضي. فقد اضطلع المكتب دون الإقليمي، في الفترة قيد الاستعراض، بأنشطة تتماشى مع أهدافه الاستراتيجية. وسلط المكتب دون الإقليمي الضوء على التحديات الرئيسية، مثل التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، وصعوبة الحصول على البيانات، وضعف التنسيق دون الإقليمي، وانعدام الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية. ومن ناحية أخرى، أشار المكتب دون الإقليمي إلى أن الدروس المستفادة تشمل ما يلي: (أ) حاجة المنطقة دون الإقليمية إلى تعزيز تبادل التجارب فيما بين جميع الدول الأعضاء والخبراء؛ (ب) هناك حاجة إلى المضي في توسيع نطاق نشر الممارسات الجيدة، بالنظر إلى تنوع الأزمات وتواترها؛ (ج) يجب تقاسم أفضل الممارسات فيما يخص صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٢٩- ويتماشى برنامج العمل المقترح للمكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢٣ مع أهدافه الاستراتيجية التي جرى تحيينها، والتي تتمثل في زيادة قدرة البلدان فيما يخص: (أ) اعتماد أفضل الممارسات في مجال تهيئة البيئة المواتية لإيجاد فرص العمل؛ (ب) وضع السياسات التي تعزز التكامل الإقليمي؛ (ج) تصميم سياسات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال كمحركات للازدهار والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وستجري مواءمة الهدف العام لاستراتيجية عام ٢٠٢٣ مع مجال تخصص المكتب دون الإقليمي، ألا وهو تعزيز المهارات والقدرة التنافسية والابتكار كأساس لإيجاد الوظائف. وستتمثل ركائز استراتيجية عام ٢٠٢٣ فيما يلي: (أ) دعم الدول الأعضاء في تنويع اقتصاداتها؛ (ب) دعم الدول الأعضاء في تعزيز المهارات، والقدرة التنافسية والابتكار؛ (ج) جمع البيانات بشأن بيانات الهجرة والتشجيع على الاعتراف بمهارات المهاجرين. واقترح المكتب دون الإقليمي أن يكون موضوع دورة عام ٢٠٢٣ للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا ''السعي إلى جعل منطقة شمال أفريقيا قادرة على التكيف مع تغير المناخ''، مع استمرار التركيز على الأمن الغذائي.

٣٠- وخلال المناقشات، أشادت الدول الأعضاء بالعمل الذي أنجزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال العام الماضي وسلطت الضوء على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بقيادة السيدة شفيدروفسكي، رغم محدودية الموارد البشرية والمالية للمكتب. ومن هذا المنطلق، قدمت الدول الأعضاء توصيات تتناول برنامج عمل عام ٢٠٢٣ واقترحت أن تكون هناك أهدافٌ أكثر إيجازا، وعددٌ أقل من حلقات العمل التي تتناول مواضيع متنوعة، وأن ينصب التركيز على مشاريع رئيسية مختارة ذات نتائج قابلة للقياس، وعلى توزيع المشاريع عبر الدول الأعضاء بطريقة أكثر توازنا.

٣١- وفي هذا الصدد، رحب مدير التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، عبد الله بن ملوك، بالأنشطة التي يضطلع بها المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. كما أعرب عن تقديره

للمشاريع والدراسات والاجتماعات التي نظمها مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، وشجع أعضاءها على ما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات التي اختارت تلك الدول الأعضاء تنفيذها؛
- السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة من خلال أنشطة التخطيط الاستراتيجي بالتشاور مع الدول الأعضاء؛
- التركيز على المشاريع التي من شأنها أن تُحدث تأثيرا هيكليا ومستداما؛
- إعطاء أولوية أكبر لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما تلك التي تتعلق بالتعاون بين شمال أفريقيا وغرب أفريقيا؛
- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

٣٢- ودعا ممثلٌ من ليبيا المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا إلى زيادة مشاركته في التخفيف من أزمة الهجرة التي تمر بها بلاده. وردا على ذلك، ذكَّرت السيدة شفيدروفسكي المندوبين بأن نطاق عمل المكتب دون الإقليمي ينحصر في تعزيز الاعتراف بمهارات المهاجرين وجمع إحصاءات الهجرة، فضلا عن الجوانب الاقتصادية العامة لمسألة الهجرة. وأشار رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، خالد حسين، إلى أن أهداف مشروع الهجرة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تختلف عن الأهداف التي طلبت ليبيا الدعم بشأنها، إذ إن الهدف من مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هو دعم البلدان في تعزيز استراتيجيات الهجرة الوطنية، وجمع إحصاءات الهجرة، وتعزيز الاعتراف بمهارات المهاجرين. كما أشار إلى ورشة عمل تنمية القدرات التي عقدها المكتب دون الإقليمي بشأن الاستراتيجية الوطنية لليبيا المتعلقة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي تهدف إلى تحسين قدرة البلاد على زيادة صادراتها إلى البلدان الأفريقية.

٣٣- وعقب المناقشة، أحاط المكتب دون الإقليمي علما بالتعليقات والتوصيات المقدمة من اللجنة الحكومية الدولية.

تاسعا- عرض بشأن المبادرات الرئيسية المتخذة في مختلف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٣٤- قدم ممثل شعبة التكامل الإقليمي والتجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضا عن الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وخلال العرض، الذي ركز أولا على خلفية منطقة التجارة

الحرة القارية الأفريقية وأهدافها ونطاقها، ثم على الحالة العامة الراهنة فيها، أشار الممثل إلى ما يلي: (أ) المفاوضات أوشكت على الانتهاء، ولكن لا تزال هناك عدة مسائل يتعين وضع اللمسات الأخيرة عليها؛ (ب) البروتوكولات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة أوشكت على الانتهاء؛ (ج) البروتوكولات المتعلقة بالتجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية، والنساء والشباب في التجارة لا تزال في مراحلها الأولى. وفي إطار مبادرة التجارة الموجهة التي أطلقت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، فقد بدأت المبادلات التجارية بمشاركة تونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومصر، وموريشيوس.

٣٥- وقُدِّم عرضٌ عن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدولها الأعضاء فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتمثلت مجالات الدعم فيما يلي: (أ) عمليات التفاوض؛ (ب) البحوث وأنشطة الدعوة استنادا إلى الأدلة التجريبية وأنشطة بناء القدرات؛ (ج) دراسات الأثر؛ (د) استراتيجيات التنفيذ الوطنية؛ (هـ) مشاركة القطاع الخاص؛ (و) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (ز) التخفيف من أثر جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا؛ (ح) المبادرة الصيدلانية المستندة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

عاشرا- النظر في مشاريع توصيات اجتماع للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وإقرارها (البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٦- استعرضت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا توصيات دورتها السابعة والثلاثين، وأقرتها على النحو المبين في المرفق الأول بهذا التقرير.

٣٧- وتوقع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أن تتلقى الدول الأعضاء التقرير عن مداولات الدورة السابعة والثلاثين في الأسابيع المقبلة.

٣٨- وإلى جانب ذلك شجعت اللجنة الحكومية الدولية المشاركين من بلدان المنطقة دون الإقليمية على موافاة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالتعديلات في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين بغية تمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي. وسينتظر المكتب دون الإقليمي تعقيبات الدول الأعضاء. وإذا لم ترد أي تعقيبات، سيعتبر التقرير نهائيا.

٣٩- وبناء على هذه الملاحظات، اعتمدت اللجنة التقرير وطلبت إلى المكتب دون الإقليمي أن يحيله إلى المؤتمر القادم لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لينظر فيه في دورته القادمة.

حادي عشر- موعد الدورة المشتركة القادمة ومكان انعقادها [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٤٠- سلط رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا الضوء على الحاجة إلى الاتفاق على موعد ومكان انعقاد الدورة المشتركة المقبلة

للجنتين الحكوميتين الدوليتين. وبناء عليه، أعطى الكلمة لممثل غانا الذي اقترح عقد الدورة المشتركة المقبلة في أكرا. واقترح، بالنظر إلى التجربة الجيدة في الدورة المشتركة الحالية، أن تعقد اللجنتان الحكوميتان الدوليتان دوراتهما السنوية معا مرة أخرى. ثم قدم رئيس الجلسة المشتركة الاقتراح للتصويت عليه من قبل ممثلي الدول الأعضاء، الذين اعتمدوا بالإجماع اقتراح عقد الدورة المشتركة المقبلة للجنتين الحكوميتين الدوليتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ في أكرا.

ثاني عشر- مسائل أخرى [البند ١٣ من جدول الأعمال]

٤١- لم تثر أي مسائل أخرى في ختام المناقشات.

ثالث عشر- اختتام الدورة المشتركة [البند ١٤ من جدول الأعمال]

٤٢- أعرب ممثل عن ليبيا، باسم جميع المندوبين، عن شكره للمغرب على كرم الضيافة. وشكر الرئيس المنتهية ولايته للدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، وكذلك المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على التنظيم الممتاز للدورة السابعة والثلاثين.

٤٣- وأعربت السيدة شفيدروسكي، في ملاحظاتها الختامية، عن امتنانها لجميع المندوبين على المناقشات المثمرة حول القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة. وتوجهت بالشكر إلى السيدة ديوب على التعاون المشترك كما شكرت فريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التنظيم الممتاز للدورة المشتركة الأولى للجنتين الحكوميتين الدوليتين.

٤٤- وعقب ذلك، أعلن رئيس مكتب الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا اختتام الدورة.

المرفق الأول

توصيات الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

٤٥- قدمت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في ختام مداولاتها التوصيات الواردة أدناه وطلبت إلى المكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٤٦- فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الاستثمار في الإنتاج الغذائي المحلي للحد من الاعتماد على الواردات، وتحفيز الشباب على دخول القطاع الزراعي وبناء القدرات الزراعية في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما الزراعة الذكية لزيادة الإنتاجية؛

(ب) تذليل المشاكل العقارية وتأهيل الأراضي الزراعية بالتعاون مع القطاع الخاص.

(ج) العمل على بناء مخزونات للحبوب على المستوى الوطني حتى تتمكن الدول من الاستفادة منها أثناء الأزمات وتطوير سلاسل إنتاج الغذاء والطاقة على المستويين دون الإقليمي والقاري للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(د) تعزيز دور المنتجين في توريد الأسمدة للمزارعين وتسهيل الوصول إليها، مع إيلاء اهتمام خاص لصغار المزارعين، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة في إطار تنموي متكامل يشمل الهياكل الأساسية والقضايا الاجتماعية.

(هـ) التأكيد على أهمية إنتاج الأسمدة العضوية وتشجيع المزارعين على استخدامها.

٤٧- فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) الحد من مخاطر أمن الطاقة المرتبطة بتقلب أسعار الوقود الأحفوري من خلال التشجيع على تنويع مصادر الطاقة، مع حماية الفئات الأكثر ضعفا من خلال عمليات انتقالية دقيقة ودورية؛

(ب) تحويل أزمة الطاقة العالمية إلى فرصة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات؛

(ج) إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة وتحفيزها؛

(د) التشجيع على النظر في سن قوانين وطنية للحد من هدر الطاقة واعتماد هذه القوانين وتوجيه هيئات التفتيش والرقابة نحو الدور الحيوي لقطاعي الغذاء وإنتاج الطاقة.

٤٨- وفيما يتعلق بمواصلة جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) تحسين كفاءة استخدام مياه الأمطار والمياه السطحية للمساعدة في معالجة أزمة المياه في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) الدفع بعملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتسريعها من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة لمواكبة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

(ج) تعزيز قدرة الهياكل الأساسية على الصمود في وجه تغير المناخ؛

(د) تعزيز الجهود المبذولة في مجال التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال تطوير أصناف بذور أكثر مقاومة للجفاف؛

(هـ) حماية التنوع البيولوجي، لا سيما الأصناف والأنواع المحلية؛

(و) مناشدة البلدان المتقدمة النمو، بمناسبة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أن تفي بالتزاماتها بتوفير التمويل اللازم لتغطية تكاليف الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ والتكيف مع هذه التغيرات، مع تأمين نقل المعارف والتكنولوجيا ذات الصلة؛

(ز) التشجيع على اعتماد موقف مشترك لشمال أفريقيا في المحافل والمؤتمرات الدولية لضمان التمويل العادل؛

(ح) تعميم استخدام معدات الري الموفرة للمياه لزيادة كفاءة الري من خلال تسهيل اقتناء هذه المعدات؛

(ط) التشجيع على وضع برامج محددة للانتقال إلى الطاقة المتجددة والنظيفة ودعمها؛

(ي) تطوير تقنيات تجميع مياه الأمطار وزيادة القدرة على تعبئة الموارد المائية لتوسيع مساحاتها المروية؛

(ك) دعم أنشطة الصيد البحري وتطويرها؛

(ل) دعم قطاع تحسين إنتاج البذور من خلال التشجيع على إنشاء أنظمة وطنية تلبي الحاجة إلى بذور المحاصيل الاستراتيجية.

٤٩- وفيما يتعلق بتعزيز الإصلاح والتحول الهيكليين، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) تسريع التحول الهيكلي وإخضاعه للمراجعة، بغية إيجاد اقتصادات شاملة وقادرة على الصمود ومعالجة الأزمات المتعددة (مثل تغير المناخ والأزمات الصحية)؛

(ب) وضع وتنفيذ سياسات لدعم الإنعاش الاقتصادي وحماية استقرار الاقتصاد الكلي؛

(ج) تعزيز السياسات والقوانين التي تحكم الفضاء الرقمي لتشجيع الابتكار وتسريع الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

(د) التعجيل بتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والأجنبية؛

(هـ) التمكين للقطاع الخاص وخفض الحواجز التي تحول دون دخول الأسواق والخروج منها من خلال تزويد البلدان بهياكل أساسية تكميلية وحوكمة قوية ومؤسسات تدعم مسارات الاستثمار الأخضر؛

(و) تنفيذ السياسات والمبادرات التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية المهارات والقدرة على الابتكار؛

(ز) تعزيز الاستقلال المالي للمرأة من خلال اتباع سياسات وبرامج محددة الهدف لتعزيز ريادة الأعمال النسائية ومشاركة المرأة في سوق العمل؛

(ح) الاحتفاظ بقاعدة بيانات مُحيَّنة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة الاطلاع عليها لتيسير إصدار المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا المنشور الخاص بالموجز دون الإقليمي؛

(ط) تكثيف الجهود لتنفيذ الخطط الإنمائية الدولية (أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها)؛

(ي) تشجيع الأنشطة الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية؛

(ك) تعزيز الأطر الهيكلية والمؤسسية لإنتاج الأغذية واستخدام الطاقة لتحسين سبل العيش في المناطق المعرضة للخطر، وتوفير خيارات اقتصادية للأفراد والقطاع الخاص؛

(ل) توفير حوافز اقتصادية وتجارية لتشجيع الاستثمار الذي يتناسب مع الأوضاع المحلية، مع توفير آليات مناسبة للدعم والتمويل والقروض بشروط مبسطة وشفافة.

(م) نشر وزيادة الوعي العام بقضايا الأمن الغذائي وتعزيز نظم وأساليب الإنتاج والاستثمار المستدامة؛

(ن) وضع الأسس المناسبة للبحث والابتكار ونظم المعلومات.

٥٠- وفيما يتعلق بتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء وعبر المناطق دون الإقليمية، يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) تيسير تبادل الخبرات بين المنطقتين دون الإقليميتين لشمال أفريقيا وغرب أفريقيا (على سبيل المثال، تجربة غرب أفريقيا في إنشاء مخزون دون إقليمي من الحبوب كتدبير وقائي لتعزيز الأمن الغذائي في دول تلك المنطقة دون الإقليمية)؛

(ب) متابعة وتوسيع برامج تعبئة الموارد المحلية لدعم الإصلاحات الجارية في شمال أفريقيا في مجالات التكيف مع تغير المناخ والتحول إلى النمو المستدام؛

(ج) توسيع إطار الهجرة من خلال إدراج بلدان إضافية وتبادل التجارب والممارسات الجيدة مع المناطق دون الإقليمية الأخرى؛

(د) مناصرة الدول المدينة في المحافل الدولية.

٥١- وفيما يتعلق بتقديم الدعم في مجال تحليل السياسات وتطويرها، المطلوب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) تعزيز دور المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا فيما يخص تقديم خدمات تحليل السياسات والمشورة في مجالات تنمية المهارات والقدرة التنافسية وتنظيم المشاريع والعمالة؛

(ب) مساعدة البلدان الأعضاء على تحليل حالة ديونها، ومدى تأثرها بحالة تغير المناخ، وآفاق تنمية القطاع الخاص، ومساعدتها في صياغة السياسات اللازمة لجذب استثمارات القطاع الخاص، لا سيما في القطاعات الحيوية للتحول الأخضر؛

(ج) مواصلة تطبيق المؤشرات القائمة ووضع مؤشرات جديدة بشأن القضايا الشاملة، مثل القابلية للتأثر بالأزمات، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، في تقرير المشهد دون الإقليمي.

٥٢- وفيما يتعلق بتقديم الدعم لبناء القدرات، المطلوب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوصول إلى الأسواق الإقليمية، بغية تمكينها من الاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) تزويد البلدان الأعضاء ببرامج لبناء القدرات لمساعدتها في اتخاذ مبادرات وطنية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز القدرات في مجال السياسات العامة وتطوير أدوات التخفيف من المخاطر وخطط الطوارئ للحماية من الأزمات والتصدي لها (مثل تغير المناخ وتداعياته المباشرة والأزمات الصحية والوصول إلى الموارد الحيوية).

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة المشتركة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب:

(أ) اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا.*

(ب) اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا.**

٣- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٤- جلسة استثنائية بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها في خضم الأزمات المتعددة.

٥- اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالقدرة على الصمود في وجه الأزمات والاستدامة في شمال أفريقيا وغربها.

٦- النظر في مشاريع توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص وإقرارها.

٧- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا وغربها: استعراض الموجزات دون الإقليمية.

٨- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة.

٩- القضايا النظامية:

(أ) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١- أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢) وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٣؛*

(ب) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١- أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢) وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٣؛**

(ج) الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣.

* قاعة أغدال.

** قاعة مِدِينا.

١٠- عرض المبادرات الرئيسية المتخذة في مختلف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١١- النظر في مشاريع التوصيات:

(أ) اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا؛ *

(ب) اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا. **

١٢- موعد الدورة المشتركة القادمة ومكان انعقادها.

١٣- أي مسائل أخرى.

١٤- اختتام الدورة المشتركة.